الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

القانون التجاري

Commercial law

د. زين العابدين حشمت الحسين

كلية الحقوق - المحاضرة الأولى

المحاور

- المخرجات المتوقعة من المادة.
- المقدمة.
- مدخل إلى القانون التجاري.
- العقود التجارية.
- الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها.
- النظام القانوني للأوراق التجارية.
- عمليات البنوك.
- النظام القانوني للإفلاس التجاري.

المحاور

- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- الشفافية والنزاهة في المعاملات التجارية.
- القوانين والاتفاقيات الدولية المنظمة للتجارة عبر الحدود.
- تقييم 1,2,3,4
- روابط لمواد تعليمية خارجية.
- المراجع العلمية.

المخرجات المتوقعة من المادة

بعد إتمام هذا المقرر، يتوقع أن يكون الطالب قادراً على:

- الإلمام بالمفاهيم الأساسية للقانون التجاري وأهميته في تنظيم الأعمال التجارية.
- فهم أنواع العقود التجارية وكيفية صياغتها وتطبيقها قانونياً.
- التعرف على إجراءات تأسيس الشركات التجارية وإدارة الجوانب القانونية المتعلقة بها.
- اكتساب المعرفة بالقوانين المنظمة للأوراق التجارية وعمليات البنوك.
- فهم القوانين المتعلقة بالإفلاس وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- التعرف على الإطار القانوني الدولي الذي ينظم التجارة عبر الحدود.

المقدمة

يعد القانون التجاري من أقدم فروع القانون الخاص، ونشأ استجابة للحاجة الملحة لتنظيم العلاقات التجارية التي تقوم بين التجار والأشخاص الذين يمارسون النشاطات الاقتصادية المختلفة. ويرتكز على تنظيم الأنشطة التي تتعلق بالتجارة والأعمال، سواء كانت معاملات بيع وشراء، أو تأسيس شركات، أو إصدار أوراق تجارية، أو تنظيم حالات الإفلاس. كما أنه يهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات التجارية، وضمان حقوق المتعاملين، وتنظيم سبل التعاقد والتعامل بينهم بما يتناسب مع طبيعة التجارة وسرعة تنفيذها. وبهذا، يشكل القانون التجاري الإطار القانوني الذي يسهم في تعزيز الثقة بين المتعاملين وتحفيز النشاط الاقتصادي.

مدخل إلى القانون التجاري

أولاً- تعريف القانون التجاري ونشأته:

القانون التجاري هو فرع من فروع القانون الخاص، يُعنى بتنظيم العلاقات القانونية الناشئة عن مزاولة الأعمال التجارية، ويطبّق على فئة من الأشخاص يُطلق عليهم صفة التاجر، كما ينطبق على بعض التصرفات التي تُعد أعمالاً تجارية سواء أُبرمت بين التجار أو بينهم وبين غيرهم.

وتعود نشأة القانون التجاري إلى العصور الوسطى، حيث ظهرت الحاجة لتنظيم التعاملات التجارية بين التجار في المعارض والأسواق التجارية الدولية، وقد ساهمت قوانين البحر المتوسط والعادات التجارية في بلورة قواعد القانون التجاري.

مدخل إلى القانون التجاري

ثانياً- المراحل التاريخية لتطور القانون التجاري:

١. **مرحلة العادات والأعراف التجارية:** في العصور الوسطى، مثل قوانين البحر المتوسط وقوانين الأسواق في إيطاليا وفرنسا.

٢. **مرحلة تدوين القانون التجاري:** في فرنسا، صدر "قانون التجارة الفرنسي" عام ١٦٧٣ بإشراف وزير المالية "كولبير".

٣. **مرحلة التوسع والتنظيم الحديث:** في القرن التاسع عشر، تم تنظيم مجالات جديدة مثل الأوراق التجارية، والشركات، والإفلاس بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً.

مدخل إلى القانون التجاري

ثالثاً- أهمية القانون التجاري في تنظيم النشاط الاقتصادي:

١. توفير إطار قانوني منظم.

٢. تعزيز الثقة بين الأطراف.

٣. تنظيم المعاملات والعقود التجارية.

٤. تسوية النزاعات بشكل عادل وسريع.

مدخل إلى القانون التجاري

رابعاً- علاقة القانون التجاري بالقوانين الأخرى:

القانون التجاري لا يعمل في معزل عن غيره من القوانين، بل يرتبط بعدة فروع قانونية تسهم في تنظيم النشاط التجاري بشكل متكامل. ومن أبرز هذه القوانين:

١- **علاقة القانون التجاري بالقانون المدني:** القانون التجاري يُعد قانوناً خاصاً ينظم العلاقات التجارية، بينما القانون المدني هو قانون عام ينظم العلاقات المدنية بين الأفراد.

- **التكامل بين القانونين:** في حالة عدم وجود نص في القانون التجاري، يتم الرجوع إلى أحكام القانون المدني لاستكمال القواعد القانونية.

مدخل إلى القانون التجاري

- **الاستقلالية والتميّز:** القانون التجاري يتميز بالسرعة والمرونة مقارنة بالقانون المدني، حيث يتطلب النشاط التجاري إبرام عقود سريعة دون تعقيدات.

٢ـ **علاقة القانون التجاري بالقانون الضريبي:** القانون الضريبي يُعنى بتنظيم الضرائب المفروضة على الأنشطة التجارية، سواء على الشركات أو الأفراد.

- **التكامل في تحصيل الضرائب:** يتم تطبيق القانون الضريبي على الشركات والتجار لتنظيم دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

- **التأثير على الأنشطة التجارية:** الضرائب المفروضة على الأرباح التجارية تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج والتسعير في السوق.

مدخل إلى القانون التجاري

٣- علاقة القانون التجاري بالقانون الجمركي: القانون الجمركي ينظم عملية استيراد وتصدير السلع والبضائع عبر الحدود، ويحدد الرسوم الجمركية المفروضة.

- **تيسير حركة البضائع:** يسهم القانون الجمركي في تسهيل حركة البضائع عبر تقليل العقبات البيروقراطية، وتحديد قواعد خاصة بالإعفاءات الجمركية في بعض الحالات

- **التكامل في تنظيم التجارة الدولية:** القانون التجاري يتعامل مع عقود البيع الدولية، بينما يُطبق القانون الجمركي عند دخول البضائع أو خروجها من الدولة.

مدخل إلى القانون التجاري

٤- علاقة القانون التجاري بالقانون الدولي الخاص:

القانون الدولي الخاص يُنظم العلاقات التجارية ذات الطابع الدولي، خاصة في حالة النزاعات بين شركات من دول مختلفة.

- **التكامل في العقود الدولية:** يُحدد القانون الدولي الخاص الاختصاص القضائي في حالة النزاعات بين الأطراف من جنسيات مختلفة.

- **تحديد القانون الواجب التطبيق:** في حالة اختلاف القوانين بين الدول، يحدد القانون الدولي الخاص أي قانون يتم تطبيقه على العقود التجارية الدولية.

العقود التجارية

اولاً- مفهوم العقود التجارية:

العقود التجارية هي اتفاقيات ملزمة قانوناً يتم إبرامها بين طرفين أو أكثر بهدف القيام بعمليات ذات طابع تجاري، مثل بيع السلع، أو تقديم الخدمات، أو تسليم البضائع، أو الوساطة التجارية. وتتميز العقود التجارية عن العقود المدنية بطبيعة المعاملات التي تنظمها، حيث إنها تتعلق بتداول المال والسلع والخدمات في السوق بشكل سريع ومكثف.

العقود التجارية

ثانياً- خصائص العقود التجارية:

١. **السرعة في الإنجاز :**تتم العقود التجارية بسرعة نظراً لطبيعة الأعمال التجارية التي تتطلب السرعة في اتخاذ القرار والتنفيذ.

٢. **الائتمان التجاري :**غالباً ما يتضمن العقد التجاري معاملات ائتمانية كالدفع المؤجل أو التعامل بالكمبيالات والسندات.

٣. **المرونة والتكيف :**العقود التجارية تكون أكثر مرونة من العقود المدنية لتلائم تغيرات السوق والتجارة.

العقود التجارية

٤. **الإثبات بالكتابة أو السجلات التجارية :**يفضل توثيق العقود التجارية بالكتابة، لكن يمكن إثباتها أيضًا عبر السجلات التجارية والفواتير والإيصالات.

٥. **الخضوع للقانون التجاري :**تخضع العقود التجارية لأحكام القانون التجاري، وفي حال غياب النصوص، يُرجع إلى القانون المدني كمصدر احتياطي

العقود التجارية

ثالثاً- أنواع العقود التجارية:

١- عقد البيع التجاري: هو أكثر العقود التجارية شيوعاً، ويشمل بيع السلع والبضائع بغرض إعادة بيعها أو تصنيعها أو تشغيلها.

أنواع عقد البيع التجاري: البيع بالتقسيط – البيع بطريق التصفية والمزايدة العلنية- عقد التوريد.

يخضع هذا العقد لأحكام القانون التجاري، وتختلف قواعده عن البيع المدني في عدة أمور، مثل إمكانية إثباته بكافة الوسائل في حال وجود نزاع.

أمثلة على ذلك: بيع المواد الخام للمصانع، بيع الأجهزة الإلكترونية للموزعين.

العقود التجارية

٢ـ عقد الوكالة التجارية:

هو عقد يتفق بموجبه شخص (الوكيل) على القيام بتصرفات قانونية أو تجارية لحساب شخص آخر (الأصيل) مقابل عمولة.

أنواع الوكالة التجارية: وكالة العقود_ وكالة العمولة

تُستخدم الوكالة التجارية في توزيع المنتجات، أو تقديم الخدمات بشكل موسع عبر وكلاء محليين أو دوليين.

العقود التجارية

٣- عقد النقل التجاري:

يتعلق بنقل البضائع أو الأشخاص من مكان إلى آخر مقابل أجر، ويشمل النقل البري والبحري والجوي.

يُنظم هذا العقد حقوق وواجبات الناقل والمرسل والمرسل إليه، ويشمل أيضاً مسؤوليات التأمين على البضائع أثناء النقل.

مثال: نقل البضائع المستوردة من الميناء إلى المستودعات.

العقود التجارية

٤- عقد الرهن التجاري:

هو عقد يتم بموجبه تقديم ضمانات عينية أو مالية مقابل الحصول على قرض أو تسهيلات ائتمانية.

يستخدم غالباً في المعاملات التجارية لضمان السداد، وقد يشمل رهن بضائع أو أسهم أو عقارات.

مثال: رهن البضائع الموجودة في المستودع لصالح البنك مقابل تمويل تجاري.

العقود التجارية

٥- عقود الخدمات التجارية:

تشمل عقود تقديم الخدمات المهنية والتجارية، مثل عقود الصيانة، والتوريد، والاستشارات المالية.

يتم الاتفاق على تقديم خدمة معينة مقابل أجر، ويتم تنظيم الحقوق والواجبات وفقاً لبنود العقد.

العقود التجارية

رابعاً- ضوابط صياغة العقود التجارية وتوثيقها:

صياغة العقود التجارية تتطلب مراعاة عدة ضوابط قانونية لضمان حقوق الأطراف وحماية مصالحهم.

ومن هذه الضوابط:

١. **الوضوح والدقة:** يجب أن تكون بنود العقد واضحة وغير قابلة للتأويل، خاصة فيما يتعلق بالمبالغ المالية، المواعيد الزمنية، والتزامات كل طرف.

٢. **تحديد المسؤوليات:** يجب تحديد التزامات كل طرف بشكل مفصل، مثل مواعيد التسليم، شروط الدفع، الجزاءات عند التأخير، وحقوق الإلغاء.

العقود التجارية

٣. **الشروط الجزائية:** من الضروري النص على شروط جزائية عند الإخلال بالعقد لضمان الالتزام.

٤. **التحكيم وتسوية المنازعات :**يجب النص على آلية واضحة لتسوية النزاعات، سواء عبر التحكيم التجاري أو القضاء.

٥. **توثيق العقد :**يُفضل دائماً توثيق العقود التجارية عند الجهات المختصة لضمان حجيتها القانونية، مثل الشهر العقاري أو السجل التجاري.

٦. **الإثبات بالكتابة :**العقود التجارية في معظم الأحوال تُثبت بالكتابة، ويقبل فيها الفاكس والبريد الإلكتروني كوسيلة إثبات.

العقود التجارية

خامساً- دور القانون في حماية الأطراف المتعاقدة:

القانون التجاري يضع قواعد ملزمة لضمان حماية الأطراف المتعاقدة، ومن أهمها:

١. **حماية حسن النية:** يُلزم القانون الطرفين بضرورة حسن النية أثناء تنفيذ العقد، وأي غش أو تحايل يعتبر مخالفة قانونية.

٢. **ضمان تنفيذ الالتزامات:** القانون يُمكّن الأطراف من اللجوء للقضاء أو التحكيم لتحصيل الحقوق وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

٣. **حماية المستهلك:** في بعض العقود التجارية، يفرض القانون حماية خاصة للمستهلك ضد الشروط المجحفة.

العقود التجارية

٤. **تقييد المنافسة غير المشروعة :**يمنع القانون التجاري الممارسات التي تضر بالمنافسة العادلة، مثل الاحتكار أو التلاعب في الأسعار.

تقييم ١

ما هي أنواع عقد البيع التجاري؟

الإجابة

أنواع عقد البيع التجاري هي البيع بالتقسيط – البيع بطريق التصفية والمزايدة العلنية- عقد التوريد.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

أولاً- أشكال الشركات التجارية:

تنقسم الشركات التجارية إلى ثلاث فئات رئيسية، بناءً على الاعتبار الغالب في تكوينها:

١- **شركات الأشخاص:** وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، ويكون لشخصية الشريك دور جوهري في تكوين الشركة واستمرارها. ومن أمثلتها:

- **شركة التضامن**: يُسأل فيها جميع الشركاء مسؤولية شخصية وتضامنية عن ديون الشركة. لا يجوز التنازل عن الحصة إلا بموافقة الجميع.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

- **شركة التوصية البسيطة**: تتكون من شريك متضامن وشريك موصٍ، ويُسأل الأول عن ديون الشركة، بينما لا يسأل الثاني إلا في حدود حصته.

- **شركة المحاصة:** شركة مستترة لا تظهر للغير، ولا تتمتع بالشخصية المعنوية. يتعامل الشريك الظاهر باسمه، بينما تبقى الشراكة محصورة داخلياً.

٢- **شركات الأموال:** وهي الشركات التي يغلب فيها الاعتبار المالي، ويكون التركيز على رأس المال وليس على شخصية المساهم. وتناسب المشاريع الكبرى. ومن أبرزها:

- **شركة المساهمة:** يقسم رأس المال إلى أسهم متساوية يمكن تداولها، ولا يسأل المساهم إلا في حدود قيمة أسهمه.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

٣- الشركات ذات الطبيعة المختلطة (المزدوجة):

تجمع بين خصائص شركات الأشخاص والأموال:

- **شركة ذات مسؤولية محدودة (ش.ذ.م.م):** تتكون من عدد محدود من الشركاء (بحد أقصى ٥٠ غالباً)، ولا يُسألون إلا بحدود حصصهم. لا يجوز طرح الحصص للتداول العام.
- **شركة التوصية بالأسهم:** تتكون من شركاء متضامنين يديرون الشركة، ومساهمين يملكون أسهماً ولا يُسألون إلا بحدودها.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

ثانياً- إجراءات تأسيس الشركات:

تخضع عملية تأسيس الشركات لعدة مراحل قانونية أساسية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الشركاء وضمان حقوق الأطراف المتعاملة مع الشركة، وهي:

١. إعداد العقد الابتدائي أوالنظام الأساسي.

٢. توثيق العقد وتسجيله.

٣. الحصول على التراخيص اللازمة.

٤. النشر والإشهار.

٥. فتح حساب بنكي وإيداع رأس المال.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

ثالثاً- تنظيم الإدارة والإشراف على الشركات:

تختلف آلية الإدارة والرقابة تبعاً لنوع الشركة:

١. **شركات الأشخاص:** الإدارة غالباً ما تُسند إلى أحد الشركاء أو بعضهم، بموجب نص في العقد، ويُعد الشريك المدير ممثلاً قانونياً للشركة.

٢. **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** تدار بواسطة مدير أو مجلس مدراء، يُعينون بقرار من الشركاء أو في النظام الأساسي.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

٣. **شركة المساهمة:** تُدار بواسطة مجلس إدارة يُنتخب من بين المساهمين أو غيرهم. وتخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية. كما يتم تعيين مراقب حسابات وجمعية عامة تعقد سنوياً لاعتماد الميزانية وتقييم الأداء.

رابعاً- المسؤولية القانونية للشركاء والإدارة:

١- في شركات الأشخاص:

- يُسأل **الشريك المتضامن** عن ديون الشركة مسؤولية شخصية وتضامنية، حتى في ماله الخاص.
- في **شركة التوصية البسيطة**، لا يُسأل الشريك الموصي إلا في حدود حصته بشرط ألا يتدخل في الإدارة.

الإطار القانوني لتأسيس الشركات التجارية وإدارتها

٢- في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة:

- لا يُسأل الشركاء أو المساهمون إلا في حدود حصصهم أو أسهمهم.
- إلا أنه يمكن رفع المسؤولية الشخصية في حالة الغش أو إساءة استخدام الشخصية المعنوية (مثل التلاعب في البيانات المالية، أو التستر على إفلاس وشيك).

مسؤولية الإدارة:

المدير أو مجلس الإدارة يُسألون عن مخالفة القانون أو عقد التأسيس أو النظام الأساسي، أو في حال الإضرار بالشركة أو المساهمين أو الغير.

تقييم ٢

ما هي شركات الأشخاص؟ وبماذا تختلف عن شركات الأموال؟

الإجابة

شركات الأشخاص هي شركات تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة بين الشركاء، مثل شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة. الشركاء يكونون مسؤولين عن ديون الشركة بشكل شخصي وتضامني.

أما شركات الأموال، فهي تقوم على الاعتبار المالي، ويكون التركيز على رأس المال وليس على شخصية الشريك، مثل شركة المساهمة، حيث لا يُسأل المساهم إلا في حدود قيمة أسهمه.

المراجع

١- د. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، دار الأهرام للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٢٢.

٢- د. محمود سمير الشرقاوي، القانون التجاري، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٢.

٣- د. هاني سري الدين، محاضرات في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، سنة ٢٠٢٤.

٤- د. سامي عبد الباقي أبو صالح، قانون الأعمال، الجزء الرابع، العقود التجارية، القاهرة، سنة ٢٠٢٤.

المراجع

1. **James J. White & Robert S. Summer,** Uniform Commercial Code, West Academic Publishing, 7th edition, 2022. https://faculty.westacademic.com/Book/Detail?id=156941

2. **John P. Huggard,** Negotiable Instruments Law: A Detailed Explanation of Article 3 of the Uniform Commercial Code, Carolina Academic Press, 2020. https://cap-press.com/books/isbn/9781531017644/Negotiable-Instruments-Law?srsltid=AfmBOoq4seicXoFA5AkVIEGs5T36GmUDkymRZU0T3HlZTmMS9wD8aun7

شكرا لكم